

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



ورقة سياسات

# الآليات والبدائل الدبلوماسية في مواجهة الأزمة المائية في العراق

محمد الربيعي



إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## المقدمة

يعاني العراق اليوم وعلى مدار السنوات السابقة من أزمة مائية متصاعدة باتت تهدد البلد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية و حتى البيئية، وأصبحت معوقاً في حياة المواطن العراقي واحتياجاته اليومية من المياه، وتندر بجفاف واحدة من المعالم الأثرية المهمة التي تعتمد في وجودها على مياه نهر دجلة والفرات، وفي مقدمتها الأهوار، وقد ساهمت السياسة المائية المتبعة من قبل تركيا في تفاقم هذه الازمة، وأصبحت هاجساً تعاني منه الحكومات العراقية على التوالي، كما أن التغير المناخي وزيادة معدلات الاستهلاك وضعف الرقابة وتراجع الحصص المائية بسبب المشاريع والسدود في دول الجوار أدّى إلى ضرورة إيجاد آليات وبدائل تحفظ من خلالها حقوق العراق المائية.

تُعَدُّ الدبلوماسية أداة محورية في التعامل مع الأزمات العابرة للحدود، مثل قضايا المياه المشتركة خصوصاً مع الجانب التركي، فقد تنوعت ما بين آليات تعاون وبروتوكولات رسمية في سبيل حل هذه الأزمة، إلا أن النتائج عادةً ما تكون مؤقتة وغير فاعلة بالنسبة للحكومة العراقية.

### أولاً: ملخص في المحطات الرئيسة للتعاون المائي بين العراق وتركيا

يرجع تاريخ التعاون المائي بين البلدين إلى مطلع القرن العشرين، حيث وقّع العراق وتركيا في عام (1946) على بروتوكول ملحق لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار، لتنظيم مياه دجلة والفرات حسب المادة (6) أولاً، فقد أشارت إلى أن للعراق الحق في أن يوفد هيئات لإجراء مسوحات وأن تتعهد تركيا بالتعاون مع هذه الهيئات العراقية وتسهيل مهمتهم لإنجاز عملهم<sup>1</sup>، ويُعدُّ هذا البروتوكول أول صيغة قانونية للتعاون الثنائي، إلا أنه يفتقر إلى تحديد الحصص المائية التي يجب تمريرها إلى العراق، ومن عام (1971) وحتى

1. عبد اللطيف شهاب زكريا، وأحمد سليم رحيم الشرع، "أثر مشكلة المياه على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 11، العدد 39، 2013، ص84.

عام (1989) وقّع العراق على بروتوكولين في سبيل تنظيم المياه وشارك ضمن العديد من اللجان المشتركة، كما أعلن العراق عن تأسيس "مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي" بين العراق وتركيا، وذلك خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد في عام (2008) وتضمن تشجيع التعاون في مجال الموارد المائية. بعد ذلك وقع العراق على مذكرة تفاهم مع الجانب التركي في عام (2014) صادق عليها مجلس النواب التركي في عام (2021) تضمن التعاون في إدارة حوضي دجلة والفرات، كما وقّع العراق على إطار التعاون في مجال المياه مع تركيا في عام (2024)، التي نشرت آلية تنفيذها في عام (2025) التي تهدف إلى تطوير سبل التفاهم والتعاون في قطاع المياه.

### ثانياً: الأسباب الجوهرية للأزمة المائية في العراق

يمكن تقسيم الأسباب التي ساعدت على تفاقم أزمة المياه إلى:

**الأسباب الخارجية:** وهي عوامل مناخية وقانونية ساهمت بشكل كبير في تعقد هذه الأزمة، حتى أصبحت من المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الحكومات المتعاقبة في العراق لإيجاد الحلول اللازمة في سبيل توفير الاحتياجات السنوية من المياه، للحيلولة دون تحول الجفاف إلى ظاهرة بنيوية.

إذ يعد انخفاض معدلات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر في نهري دجلة والفرات واحدة من أهم العوامل المسببة للجفاف في العراق. فقد تسبب التبخر في تفاقم مشكلة نقص المياه المتجهة إلى العراق، حيث يؤدي هذا التبخر إلى فقدان نحو 14.7% من المياه السطحية سنوياً في العراق<sup>2</sup> الأمر الذي يستوجب إيجاد آليات معالجة واقعية للحيلولة دون ازدياد هذه الأزمة.

2. ستيفان لوكاس، المياه في العراق تنفذ، مجلة السياسة الدولية والمجتمع، مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية، ترجمة: لبنى عادل عبد الرحمن، 25 ديسمبر 2023، ص4.

ويشكل العامل القانوني أحد أهم الأسباب التي ساهمت في تشكل ظاهرة الجفاف في نهري دجلة والفرات، يتمثل العامل القانوني في عدم اعتراف تركيا بنهر دجلة والفرات كأَنْهار دولية فإن النهر الدولي بحسب وجهة النظر التركية هو النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر<sup>3</sup>. وهي بذلك تقدم تعريفاً مغايراً لما ورد في نص المادة (2) / ب من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، التي تنص "يقصد بالمجرى المائي الدولي أي مجرى مائي تقع أجزاءه في دول مختلفة". وبالتالي يكون لتركيا الحق السيادي الكامل في إدارة وتوزيع مياهه داخل أراضيها بما يتوافق مع مصالحها التنموية والاقتصادية، دون إلزام قانوني بإشراك الدول المجاورة في القرار<sup>4</sup>. كما أن تركيا تعدُّ من الدول التي لم تصادق على هذه الاتفاقية مما يعطيها مساحة قانونية كبيرة للمناورة في هذه المسألة.

**الأسباب الداخلية:** تتمثل في سوء إدارة المياه، والتلوث المائي، التي أدت بدورها إلى زيادة نسبة الملوحة، وهذا ما أكدته الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين هينيس - بلاسخت في مؤتمر العراق للمناخ المقام في البصرة في 2023 آذار، حيث نوهت في كلمتها إلى "إن ملوحة المياه والتربة والتصحر واختفاء الأراضي الزراعية ليست بأقل من مخاوف بيئية وجودية. وكما قلت، هنا في العراق، أزمة المياه أمر حقيقي" فضلاً عن ذلك إن تراجع مستوى الزراعة وتدهور الثروات الحيوانية في البلد بسبب حالات الجفاف الكبيرة أدى إلى هجرة العديد من سكان الريف إلى المدينة، خصوصاً مع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف وتذبذب الإطلاقات المائية من الجانب التركي، كما أن الاستخدام السيئ للمياه من قبل المواطنين وعدم التشديد وارتفاع حالات

3. عبد العزيز شعبان، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية، مجلة ديالى، العدد 35، كلية التربية، جامعة ديالى، 2009، ص550.

4. علي بشير أغوان، "من معاهدة 1926 إلى بروتوكول 2025: كيف يتنازل العراق لتركيا في قضية دجلة والفرات"، موقع جمار،

18 تشرين الثاني 2025، متاح على: <https://jummar.media/10545>.

هدر المياه تعدُّ سبباً جوهرياً لشحة المياه. وفي سياق متصل فإن عدم التعامل مع هذا الملف كملف سيادي حال دون إيجاد حلول واقعية ومعالجات مدروسة لتجاوز هذه الأزمة، فبعد الاطلاع على الأسباب التي جرى من خلالها توقيع مذكرات التفاهم المعقودة بين العراق وتركيا، نرى أن أغلب هذه المذكرات جرت بسبب أزمات مائية أو مطالب شعبية، وعلى هذا الأساس يتضح غياب رؤية حقيقة مسبقة لإدارة هذا الملف.

### ثالثاً: دور الدبلوماسية العراقية في التعامل مع الأزمة المائية

يمكن تشخيص ضعف الموقف العراقي في إدارة ملف المياه إلى اختلال القوة التفاوضية وعدم تبني دبلوماسية مياه محددة، تركز على استخدام القانون الدولي بشكل فاعل، كذلك غياب استراتيجية واضحة للنظام السياسي حول إدارة ملف الموارد المائية المشتركة<sup>5</sup>. فبعد الاطلاع على اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لسنة 1997 وخصوصاً المادتين رقم (5-7)، نجد أن هذه المواد قد اصبحت عبارة عن قواعد أعراف دولية ومن المسلم به أن قواعد الأعراف الدولية ذات طابع إلزامي، ومن هنا تبني أسس التفاوض الدبلوماسي في إلزام دول المنبع من الالتزام مبدأ عدم الإضرار وحسن الجوار التي ذكرت في هذه الاتفاقية من خلال المواد.

فضلاً عن ذلك يفتقر العراق للخبراء المتخصصين في عملية التفاوض في ملف المياه من ذوي المعرفة في توظيف القانون الدولي لتحقيق النتائج الملموسة على أرض الواقع، إضافة إلى ما ذكر عدم ربط ملف المياه بالملفات الأخرى كالاستثمار والزراعة وملف تأمين الحدود مثلاً.

5.. ناظم نواف إبراهيم، "الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003"، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ص108.

وبعد استعراض أبرز المشاكل التي ساهمت في ضعف الموقف التفاوضي للعراق في ملف المياه، أصبح من الضروري الانتقال إلى بحث الآليات الكفيلة بمعالجة هذه الأزمة ويمكن ذلك من خلال:

**1. تدويل الأزمة:** وهذا يعني إحالة وإعادة توجيه الأزمات من الإطار الثنائي إلى الإطار الدولي في الملفات التي تتطلب تدخل المجتمع الدولي أو المنظمات الدولية، و يمكن تدويل الأزمة من خلال رفع التقارير اللازمة إلى مجلس حقوق الانسان وإثارة هذا الموضوع في الجمعية العامة عن طريق التعريف بمخاطر الجفاف على حياة الإنسان، بهدف إحداث ضغط دولي يساهم في دفع دول المنبع إلى الالتزام بحق الاستخدام المنصف للمياه مع دول المصب، كما أن إشراك منظمات المجتمع المدني و إثارة الرأي العام الدولي يمكن أن يولد ضغطاً سياسياً على هذه الدول يجبرها على مراجعة وتعديل السياسات المتبعة تجاه الدول المستفيدة من الأنهار الدولية، يتسم هذا الإجراء بفاعلية كبيرة لأنه يعمل على توجيه أنظار العالم نحو الانتهاكات المائية المستمرة من قبل دول المنبع، وعلى الرغم من نجاعة هذا الإجراء إلا أنه لم يوظف بصورة كافية في السياسة الخارجية العراقية، الأمر الذي ساهم في بقاء هذه القضية ضمن نطاق ضيق من دون تحقيق ضغط دولي .

**2. ربط ملف المياه بالاتفاقيات التجارية والاستثمارية:** ويكون ذلك عبر إدراج قضية المياه ضمن اتفاقيات للاستثمار الزراعي أو التجاري، من خلال جعل ملف المياه عاملاً محورياً في نجاح أعمال الشركات التركية المستثمرة في قطاع الزراعة أو القطاعات الأخرى. وفي اتجاه آخر يُعدُّ العراق من البلدان التي تحتل مراتب متقدمة في استيراد البضائع التركية، فقد أعلنت هيئة الإحصاء التركية، أن العراق احتل المرتبة الرابعة بين الدول الأكثر استيراداً من تركيا، بأكثر من مليار دولار خلال شهر تشرين الأول الماضي لسنة

2025.<sup>6</sup> لذلك يمكن استخدام ورقة الاستيراد التجارية كعامل ضغط في المفاوضات الثنائية بشأن المياه، بغية الوصول إلى اتفاق عادل يضمن الاستخدام المنصف للمياه بين البلدين.

3. تشكيل تحالف من الدول المتضررة: يُعدُّ أحد الخيارات الاستراتيجية لتعزيز موقف العراق التفاوضي، ويمتاز هذا الخيار بأنه يوفر ضغطاً دبلوماسياً مشتركاً على تركيا، كما أنه يثبت للعالم الشرعية في المطالبة بالمياه، حيث إن هذا التحالف يوفر تضافر الجهود العالية في التنسيق السياسي لإيجاد آليات وحلول منطقية للأزمة المائية، إلا أن هذا الخيار يمكن أن يكون الأقل تأثيراً بحكم اختلاف المصالح بين الدول المتحالفة.

#### الخاتمة:

إن التعامل مع قضية نهري دجلة و الفرات يمثل تحدياً كبيراً يجمع ما بين الأبعاد السياسية و الاقتصادية و البيئية و القانونية، ويستوجب إجراء خطة استراتيجية شاملة للتعامل مع هذا الملف، يتم من خلالها توظيف كافة الأدوات الدبلوماسية المتنوعة، ابتداءً من التفاوض وصولاً إلى الوسائل غير الدبلوماسية المتمثلة بالضغط عبر المنظمات الإقليمية و الدولية، فالحلول الأحادية غير كافية للوصول إلى حلول حقيقية ترضي جميع الأطراف، كما أن أيَّ حلٍّ يستلزم وجود تنسيق داخلي فعال بين مؤسسات الدولة و توظيف الخبرات العلمية الكافية لدعم موقف العراق التفاوضي، ومن هنا ندرك أن الأزمة المائية تتطلب مرونة عالية وتوازناً بين المصالح الدولية بما يضمن للعراق تحقيق الأمن المائي و التنمية المستدامة.

6. شبكة رووداو الإعلامية، «مليار و210 ملايين دولار صادرات تركيا إلى العراق خلال تشرين الأول»، 29 تشرين الثاني 2025، متاح على: <https://www.rudawarabia.net/iraq/291120254>.

## هوية البحث

- الباحث: محمد الربيعي - باحث مهتم بالشؤون السياسية
- الموضوع: الآليات والبدائل الدبلوماسية في مواجهة الأزمة المائية في العراق
- تأريخ النشر: حزيران - يونيو 2026

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)